شركة الإتمام
الاستشـــارية

تقارير إتمام

تقرير رقم 19

المشهد الثقافي السعودي 2-2
الثقافة والاقتصاد الإبداعي: فرص وتحديات المستقبل

التعليم

التمويل التنموي

الثقافة

محاور التقرير

01. الثقافة كمدخل للاقتصاد الإبداعي

02. الاقتصاد الإبداعي وأثره وأهميته

03. مساهمة القطاع الثقافي في الاقتصاد السعودي

04. الاستثمار الثقافي: الفرص الاقتصادية في القطاع الثقافي

05. التحديات التي تواجه القطاع الثقافي السعودي

06. دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الثقافي

دور رؤية 2030 في دعم القطاع الثقافي

تعد الثقافة أحد المحركات الرئيسة للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، إذ تمثل جزء أساسي من رؤية السعودية 2030 التي أولت القطاع الثقافي مكانة محورية في تعزيز الهوية الوطنية وتنويع مصادر الدخل ودعم الاقتصاد الوطني. وقد انعكس ذلك في جملة من المبادرات والمشروعات التي أطلقتها الدولة لترسيخ حضور الثقافة كعامل مؤثر في التنمية، بدءًا من حماية التراث وتعزيز السياحة الثقافية، مرورًا بخلق فرص عمل للمواهب المحلية، وصولاً إلى تمكين المملكة من لعب دور أكثر تأثيرًا على الساحة الثقافية العالمية.

لقد أظهرت التجارب خلال السنوات الماضية أن القطاع الثقافي ليس مجرد نشاط اجتماعي أو ترفيهي، بل هو قطاع اقتصادي متكامل يمكن أن يسهم في رفع مستوى جودة الحياة، وجذب الاستثمارات، وتحقيق عوائد مالية مستدامة.ومن هذا المنطلق، ركزت الرؤية على بناء مؤسسات ثقافية متخصصة، وإطلاق مهرجانات وفعاليات دولية، وتمكين الصناعات الثقافية والإبداعية لتصبح رافدًا مهمًا في الاقتصاد الوطني.

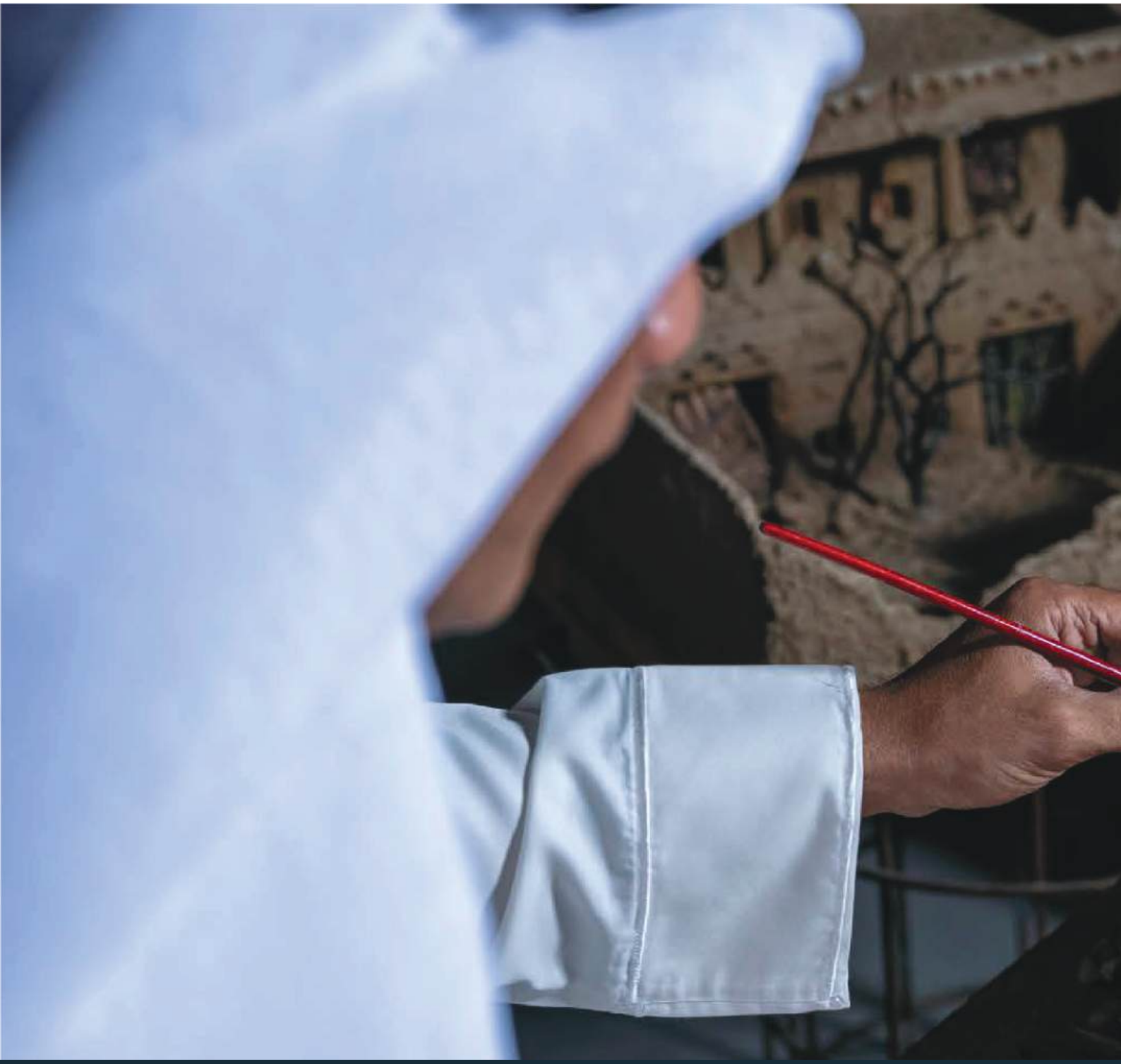

وإذا كان التقرير الأول قد تناول أهمية الثقافة في التنمية المستدامة وأبرز مرتكزاتها الوطنية والاجتماعية والاقتصادية، فإن هذا التقرير الثاني يأتي استكمالاً له ليسلط الضوء على الاقتصاد الإبداعي بوصفه الامتداد الطبيعي للقطاع الثقافي في بعده الاقتصادي. فالاقتصاد الإبداعي يجمع بين الثقافة والابتكار والمعرفة والتقنية ليصنع قيمة اقتصادية مضافة، ويوفر فرصًا جديدة للنمو.

الاقتصاد الإبداعي وأثره وأهميته

يعرف **الاقتصاد الإبداعي** بأنه نمط من النشاط الاقتصادي يقوم على استغلال الأصول الإبداعية القادرة على توليد النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية. ببساطة، هو الاقتصاد الذي تصبح فيه الأفكار والإبداع والمعرفة موارد أساسية لبناء الثروة.

برز مفهوم الاقتصاد الإبداعي لأول مرة مطلع القرن الحالي عندما روج الكاتب البريطاني جون هوكنز (John Howkins) عام 2001 لهذا المصطلح في كتابه "الاقتصاد الإبداعي: كيف يجني الناس المال من الأفكار". وقد شمل تعريف هوكنز آنذاك نحو 15 قطاعًا إبداعيًا تتراوح من الفنون إلى العلوم والتقنية.

قدر حجم الاقتصاد الإبداعي عالميًا بحوالي 2.2 تريليون دولار سنويًا

منذ ذلك الحين، لاقت الفكرة اهتمامًا واسعًا من المنظمات الدولية والحكومات، حيث تبنّت الأمم المتحدة ومؤسساتها مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هذا المفهوم وبدأت في دراسته ووضع استراتيجيات لتعزيزه. وصدر أول تقرير دولي عن الاقتصاد الإبداعي في 2008 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) معرفًا إياه على أنه:

اقتصاد يتطور اعتمادًا على الإبداع البشري كمدخل أساسي لتحقيق النمو

ومن هذا المنطلق، ينظر للاقتصاد الإبداعي بوصفه جسرًا يربط بين الثقافة والاقتصاد من خلال تحويل الإبداع والفنون إلى منتجات وخدمات تجارية.

أهمية الاقتصاد الإبداعي ودوره في النمو الاقتصادي:

أصبح الاقتصاد الإبداعي اليوم من أهم روافد النمو الاقتصادي عالميًا، بل يوصف بأنه أحد أسرع القطاعات نموًا وأكثرها مرونة في وجه التقلبات.

تقدر الدراسات الحديثة أن الاقتصاد الإبداعي يساهم بحوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بقيمة تزيد عن 4 تريليون دولار أمريكي

وهذا دليل على ضخامة الدور الذي بات يلعبه الإبداع والثقافة في الاقتصاد العالمي. يتميّز هذا الاقتصاد بقدرته على تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن دوره في تعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو 40 دولة تبنّت بالفعل استراتيجيات وطنية للاقتصاد الإبداعي إيمانًا منها بإمكاناته التنموية. يتمتع الاقتصاد الإبداعي أيضًا بقدرة فريدة على معالجة تحديات اقتصادية واجتماعية مثل البطالة والفقر عبر إنشاء قطاعات جديدة قائمة على المعرفة والابتكار. وفي هذا السياق، يعد الاقتصاد الإبداعي نقطة الالتقاء بين الثقافة والاقتصاد لأنه يستثمر في رأس المال الثقافي والفكري للمجتمع ويحوّله إلى قيمة اقتصادية. العديد من الدول التي تمتلك إرثًا ثقافيًا غنيًا أدركت أهمية هذا الاقتصاد في تعزيز مكانتها الثقافية عالميًا من جهة، وتحقيق عوائد اقتصادية ملموسة من جهة أخرى.

العلاقة بين الثقافة والسياسات الاقتصادية:

تتكامل الثقافة مع السياسات الاقتصادية في إطار الاقتصاد الإبداعي بشكل وثيق. إدراكًا للدور الجوهري للثقافة والإبداع في الاقتصاد الجديد، **بدأت الحكومات حول العالم بإدماج الأبعاد الثقافية في خططها الاقتصادية. على سبيل المثال، أعلنت الأمم المتحدة عام 2019 تسمية سنة 2021 عامًا للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة،** في خطوة تؤكد الاعتراف الدولي بالعلاقة الوثيقة بين الإبداع والسياسات التنموية. تعتمد كثير من الدول سياسات تحفّز الصناعات الإبداعية عبر توفير بيئة تنظيمية داعمة: فوجود استراتيجيات وتشريعات وطنية تدعم قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية أصبح ضرورة. وتشمل هذه السياسات توفير الحوافز للاستثمار الإبداعي، وتشجيع ريادة الأعمال القائمة على الابتكار، وحماية حقوق الملكية الفكرية للمبدعين لضمان استدامة عوائدهم.

كما تحرص الحكومات على بناء أطر مؤسسية متخصصة للإشراف على الاقتصاد الإبداعي (مثل وزارات أو هيئات معنية بالصناعات الإبداعية) لضمان التنسيق بين القطاعات المختلفة كالثقافة والتعليم والتمويل وتجربة كوريا الجنوبية مثال بارز في هذا الصدد، حيث أنشأت حكومة كوريا منظومة سياساتية متكاملة بقيادة وزارة الثقافة لدعم المحتوى الإبداعي، من تمويل وتسهيلات وقوانين، مما أثمر بيئة حاضنة أطلقت العنان لصناعات كالموسيقى والسينما لتغزو الأسواق العالمية.

بشكل عام، أصبحت السياسة الثقافية جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الاقتصادية في الدول التي تطمح لتنمية اقتصادها الإبداعي، إدراكًا منها أن الاستثمار في الثقافة هو استثمار في المستقبل الاقتصادي.

أبـــرز القطاعـــات التـــي يشـــملها الاقتصـــاد الإبداعـــي:

يضـم الاقتصـاد الإبداعـي طيفًـا واسـعًا مـن القطاعـات الصناعيـة القائمـة على الثقافـة والإبـداع. مـن أبـرز التقسـيمات المسـتخدمة عالميًـا تصنيـف الأونكتـاد للصناعـات الإبداعيـة إلى أربـع مجموعـات رئيسـية:

التراث

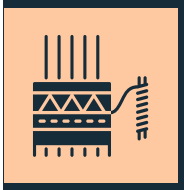

ويشمل ذلك التراث الثقافي المادي والمعنوي، مثل: المتاحف، والمواقع الأثرية، والحرف التقليدية، والتراث الشعبي. هذه القطاعات تربط بين الإبداع والهوية الثقافية للمجتمعات وتولّد قيمة اقتصادية من خلال السياحة الثقافية والصناعات الحرفية.

الفنون

وتشمل الفنون البصرية، مثل: الرسم والنحت والتصوير. والفنون الأدائية، مثل: المسرح والرقص والموسيقى، وسائر أنواع الفنون التفاعلية. تمثل الفنون القلب الثقافي للإنتاج الإبداعي، وهي مصدر للمحتوى الإبداعي الذي يمكن تسويقه عبر وسائل الإعلام والمنصات المختلفة.

وسائل الإعلام

وتشمل صناعات الإعلام التقليدية والحديثة، مثل النشر والصحافة والطباعة، وصناعة السينما والتلفزيون والإذاعة، وكذلك الموسيقى المسجلة. تلعب هذه الصناعات دورًا محوريًا في نشر المحتوى الثقافي والإبداعي وتسويقه لجمهور واسع، ولها سوق عالمي ضخم في مجالات السينما والتلفزيون مثلًا.

الإبداعات الوظيفية

وتشمل الصناعات الإبداعية ذات الطابع التطبيقي أو المرتبط بحلول مبتكرة، مثل التصميم (تصميم المنتجات والأزياء والجرافيك)، العمارة، الإعلان والتسويق، تطوير البرمجيات وألعاب الفيديو، وصناعات المحتوى الرقمي. هذه المجموعة تمثل التقاء الإبداع بالتقنية إذ تستثمر المواهب الإبداعية في تطوير منتجات وخدمات جديدة ذات قيمة تجارية عالية.

تجـارب دوليـة ناجحـة في الاقتصـاد الإبداعـي:

1. المملكة المتحدة (بريطانيا)

تعد المملكة المتحدة واحدة من أوائل الدول التي تبنّت مفهوم الصناعات الإبداعية وجعلتها محورًا لسياساتها الاقتصادية منذ أواخر التسعينيات. اليوم تجني بريطانيا ثمار هذا التوجه؛ **إذ تساهم الصناعات الإبداعية بحوالي 124 مليار جنيه إسترليني في اقتصاد المملكة المتحدة سنويًا، ما يعادل نحو 5% من إجمالي الناتج الاقتصادي البريطاني.**

تساهم الصناعات الإبداعية بحوالي **124** مليار جنيه إسترليني في اقتصاد المملكة المتحدة سنويًا

وتشمل هذه الصناعاتقطاعات مزدهرة مثل تطوير البرمجيات، وصناعة الإعلام، والإعلان، والفنون. وقد تفوقت معدلات نمو الاقتصاد الإبداعي البريطاني على معدل نمو الاقتصاد ككل خلال العقد الماضي، ما دفع الحكومة البريطانية إلى تصنيف الصناعات الإبداعية كإحدى القطاعات الثمانية المحرّكة للنمو ضمن استراتيجيتها الصناعية الحديثة. **وتوفر هذه القطاعات ملايين الوظائف أكثر من 2 مليون وظيفة في بريطانيا وتستقطب الاستثمارات بفضل ازدهار مجالات كالتصميم والأفلام والموسيقى.**

2. كوريا الجنوبية

تحولت كوريا الجنوبية خلال العقدين الأخيرين من اقتصاد قائم على الإلكترونيات والسيارات إلى قوة ثقافية عالمية، بفضل استراتيجية حكومية شاملة لدعم الاقتصاد الإبداعي. بلغ **إجمالي صادرات كوريا الجنوبية من المنتجات الثقافية والإبداعية حوالي 12.4 مليار دولار** في عام 2021. للمقارنة، فهذا الرقم يفوق إيرادات صادراتها من الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية بأضعاف خلال نفس العام. حققت صناعات المحتوى الكورية نموًا سنويًا بمعدل بين 4% و 5%.

ووفرت أكثر من 600 ألف وظيفة داخل كوريا

يكمن سر نجاح التجربة الكورية في التكامل بين السياسة الحكومية والابتكار الخاص، حيث أنشأت الحكومة وزارة الثقافة والرياضة والسياحة وهيئات متخصصة لدعم الصناعات الإبداعية، وضخّت استثمارات ضخمة عبر صناديق وقروض وإعفاءات ضريبية، مع تعزيز حماية الملكية الفكرية والتعليم المتخصص. هذه الجهود خلقت بيئة حاضنة مكّنت المبدعين من استثمار المنصات الرقمية للوصول بالإنتاج الثقافي الكوري إلى جمهور عالمي واسع. **النتيجة هي Hallyu "هاليو" التي تعني حرفياً "الموجة الكورية"**، ما يلقي الضوء على المد الثقافي الكوري الذي اجتاح العالم عبر موسيقى الـK-Pop والأفلام والمسلسلات، لتصبح كوريا الجنوبية مثالاً حيًا على كيف يمكن للاستثمار في الثقافة أن يتحول إلى محرك اقتصادي رئيسي.

مساهمة القطاع الثقافي في الاقتصاد السعودي

إسهام القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعد قياس إسهام القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة لفهم دوره الاقتصادي، إلا أن غياب تصنيف مستقل للثقافة شكل تحديًا أمام رصده بدقة، ما دفع المنظمات الدولية والمملكة العربية السعودية إلى تطوير منهجيات أكثر تخصصًا، كان أبرزها مشروع "الحساب الفرعي للثقافة" الذي أطلق منذ عام 2019م بالتعاون بين وزارة الثقافة والهيئة العامة للإحصاء. يهدف الحساب إلى تقدير القيمة الاقتصادية للثقافة من خلال دمج بيانات متعددة تغطي 12 مجالاً اقتصاديًا وفق التصنيف الدولي (ISIC). **وتشير آخر التقديرات إلى أن مساهمة القطاع الثقافي بلغت 4.94% من الناتج المحلي عام 2021م**، إلا أن البيانات لا تزال غير مكتملة لبعض الأعوام مثل 2018 و2019 و2022 و2023، ما استدعى إطلاق مراجعة شاملة للفترة 2012–2024 لتوفير قاعدة بيانات موسعة تضم 134 نشاطًا اقتصاديًا وأكثر من 60 مصدرًا للبيانات. ورغم هذه التحديات، فإن العمل على استقرار البيانات وتحسين التصنيفات يعزز من دقة المؤشرات المستقبلية، ويجعل من الحساب الفرعي للثقافة أداة رئيسية لقياس الأثر الاقتصادي للثقافة ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

بلغت مساهمة القطاع الثقافي 4.94% من الناتج المحلي عام 2021م

العمل في القطاع الثقافي:

بلغت أعداد العاملين في المهن الثقافية المباشرة وغير المباشرة في المملكة العربية السعودية على مدار السنوات الأربعة الأخيرة

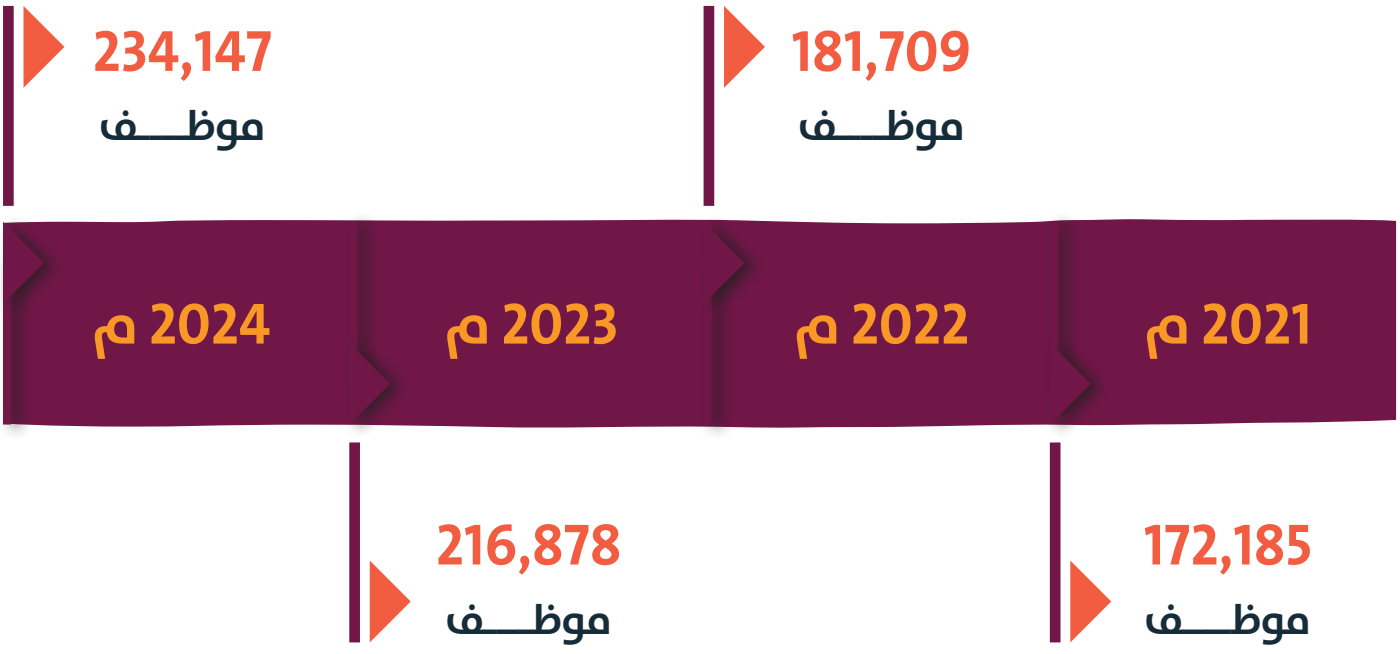

فرص الاستثمار في القطاعات الثقافية

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً ثقافيًا تاريخيًا في إطار رؤية 2030 التي وضعت الثقافة ضمن محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشهد المملكة طفرة في الفعاليات والمهرجانات الثقافية؛ **فقد تجاوز عدد الحضور في الأنشطة الثقافية والفنية 23.5 مليون زائر بين عامي 2021 و2024م** مع إقبال مجتمعي كبير على المهرجانات مثل بينالي الفنون الإسلامية ومهرجان البحر الأحمر السينمائي التي أصبحت منصات عالمية. وأسهمت هذه النهضة في ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز الفخر بالتراث والثقافة المحلية لدى المواطنين، إلى جانب تحفيز الاقتصاد الإبداعي عبر إيجاد فرص أعمال جديدة وجذب المستثمرين المحليين والدوليين إلى سوق باتت مهيأة للنمو المستدام.

تجاوز عدد الحضور في الأنشطة الثقافية والفنية **23.5** مليون زائر

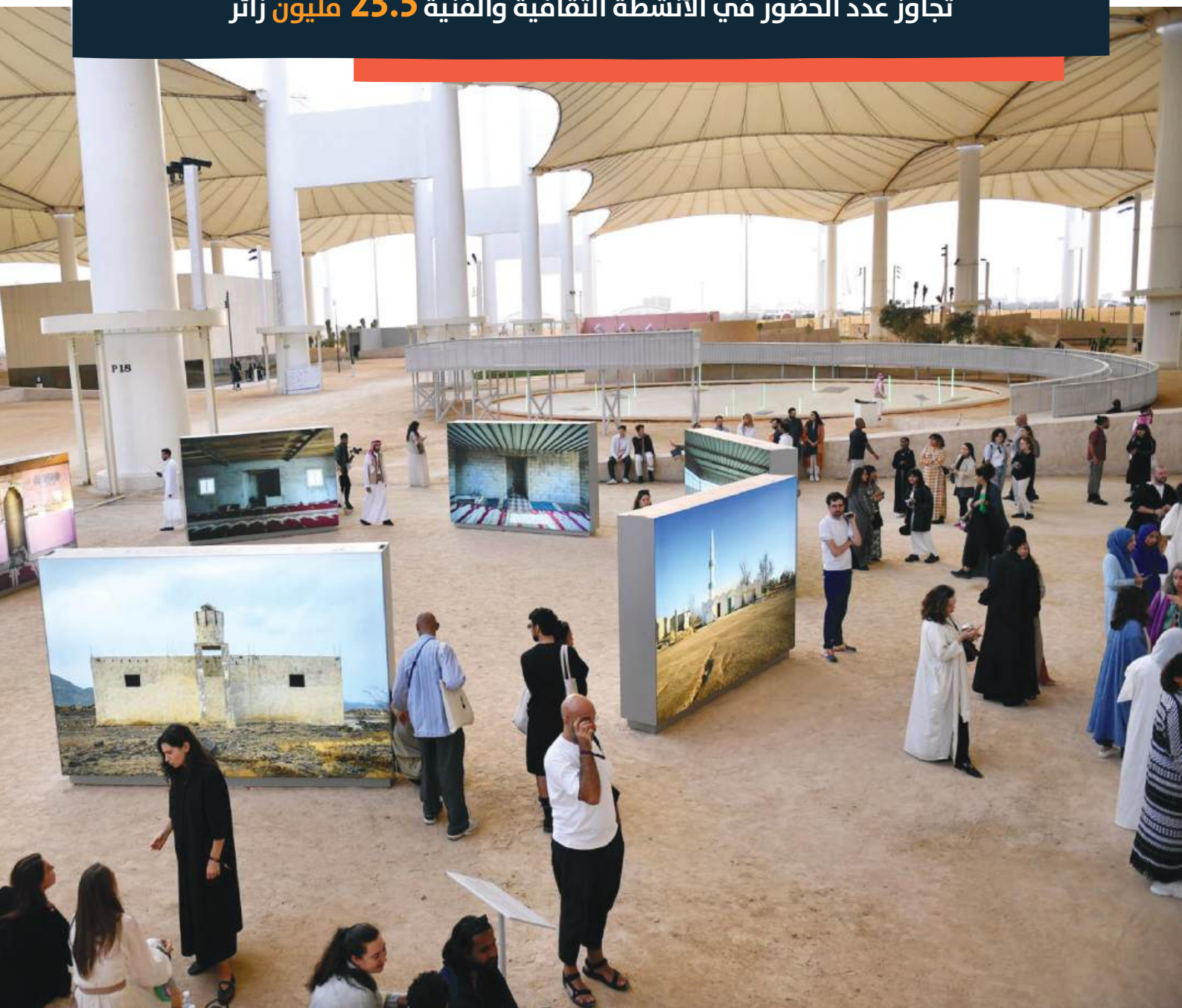

فرص الاستثمار في أبرز القطاعات الثقافية:

- **قطاع الأفلام والسينما**

بعد رفع الحظر عن دور السينما في 2018، انطلقت صناعة السينما السعودية بوتيرة متسارعة لتصبح الأسرع نموًا في المنطقة. هيئة الأفلام تعمل على تطوير سلاسل القيمة السينمائية من الإنتاج إلى العرض، وتعزيز البنية التحتية اللازمة. وبدعم حكومي سخي، تم افتتاح أكثر من 630 شاشة عرض سينمائية في حوالي 60 موقعًا بالمملكة بحلول 2024.

أكثر من 360 شاشة عرض سينمائية في حوالي 60 موقعاً في المملكة

وترجمت الاستثمارات في البنية التحتية إلى فرص للشركات المحلية والدولية؛ فقد دخلت شركات عالمية مثل AMC الأمريكية وVOX الإماراتية السوق السعودية عبر شراكات واستثمارات تقدر بمئات الملايين **(تخطط VOX وحدها لاستثمار 533 مليون دولار لافتتاح 600 شاشة وتوفير 3000 وظيفة خلال 5 سنوات)** ، وإلى جانب دور العرض، يجري إنشاء مدن للإنتاج واستوديوهات ضخمة: ففي الرياض يجري بناء مجمع جاكس JAX للأستوديوهات السينمائية، كما أُطلق استوديو العلا السينمائي بالشراكة مع الهيئة الملكية لمحافظة العلا، وتأسست استوديوهات نيوم المتطورة شمال غرب المملكة، إضافةً إلى استوديو الحصن في الرياض الذي سيصبح من أكبر المرافق الإنتاجية في المنطقة.

375 مليون ريال لتمويل مشاريع محلية
وإنتاج **70** فلم سعودي في عام واحد

وعلى صعيد المحتوى، تتبنى هيئة الأفلام ومؤسسات أخرى (مثل مؤسسة مهرجان البحر الأحمر) إستراتيجيات لدعم الإنتاج المحلي وجذب الإنتاجات الأجنبية. **فقد أطلقت السعودية صندوق "Big Time" بقيمة 130 مليون دولار لتمويل الأفلام العربية على مستوى المنطقة، إلى جانب الصندوق السعودي للأفلام (375 مليون ريال) الذي يموّل مشاريع محلية بالشراكة مع مستثمرين.** هذه الصناديق والحوافز تشجع شركات الإنتاج والاستوديوهات العالمية على اختيار السعودية كموقع للتصوير والاستثمار. **كما دعمت الوزارة إنتاج 70 فيلماً سعوديًا في عام واحد منها 7 أفلام بتعاون دولي،** في نقلة نوعية لصناعة كانت شبه غائبة قبل سنوات قليلة. ويبرز مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي كمنصة رئيسية سنوية تجمع المستثمرين والممولين مع صنّاع الأفلام السعوديين والعرب والدوليين، حيث عُرضت فيه عشرات المشاريع واستُقطبت استثمارات وشراكات إنتاجية جديدة.

يشير كل ما سبق إلى أن قطاع السينما في المملكة يمثل فرصة ذهبية للمستثمرين، سواء في مجال البنية التحتية لدور العرض (حيث لا يزال السوق بحاجة لمئات الشاشات لتلبية الطلب المتوقع) أو في مجال الإنتاج والتوزيع والمحتوى، مستفيدين من سوق محلي شاب وكبير يتعطش للمحتوى، ومن دعم حكومي وتنظيمي غير مسبوق.

• قطاع الأدب والنشر والترجمة

يعد الأدب والنشر من أعرق المجالات الثقافية في المملكة، وقد حظي مؤخرًا بدعم مؤسسي من خلال هيئة الأدب والنشر والترجمة التي تأسست لتحديث الصناعة وتوسيع نطاقها داخليًا وخارجيًا. وضعت الهيئة استراتيجيات لتشجيع صناعة النشر عبر تسهيل إجراءات التراخيص لدور النشر الجديدة، وإطلاق منح وبرامج لدعم المؤلفين السعوديين، وكذلك تحفيز حركة الترجمة من وإلى اللغة العربية.

من أبرز المبادرات معرض الرياض الدولي للكتاب الذي تحول في السنوات الأخيرة إلى حدث ثقافي واستثماري كبير، **حيث شارك في نسخة 2024 أكثر من 2000 دار نشر من 30 دولة وعرضت خلاله مئات الآلاف من العناوين، وبلغ عدد الزوار قرابة المليون على مدى 10 أيام** – ما يؤكد جاذبية السوق المحلية للناشرين الإقليميين والدوليين. المعرض وفر منصة لعقد صفقات حقوق الترجمة والنشر المشترك، مما يفتح آفاقًا للمستثمرين في مجال التوزيع والتسويق للكتب. إضافة لذلك، تدعم الهيئة معارض كتاب محلية في مناطق عدة (جدة، الشرقية، المدينة، أبها) لتنشيط الحركة التجارية في قطاع النشر على مدار العام.

أكثر من 2000 دار نشر من 30 دولة وقرابة 1000,000 زائر

تشمل فرص الاستثمار في هذا القطاع:

1. **إنشاء دور نشر جديدة متخصصة** (مثلاً في كتب الطفل أو الرواية أو الكتاب الأكاديمي)، حيث تقدم الوزارة تسهيلات كبيرة في هذا الصدد

2. **خدمات النشر الحديث مثل النشر الرقمي للكتب الإلكترونية والسمعية** (وهو سوق واعد مع انتشار الهواتف الذكية والبودكاست في المملكة).

3. **شركات الترجمة الاحترافية** التي يمكن أن تحصل على عقود حكومية أو خاصة لترجمة الكتب والأبحاث بين اللغات (خصوصًا مع توجه السعودية للعب دور في الحوار الثقافي العالمي، هناك طلب على نقل الإنتاج السعودي للعالمية وبالعكس).

4. **المكتبات وسلاسل البيع بالتجزئة** للكتب التي يمكن أن تتوسع تغطيتها جغرافيًا في المدن الثانوية، مستندة إلى نمو الشغف القرائي المدعوم رسميًا (مثل برنامج "ثقافة لكل بيت").

5. **قطاع النشر العلمي** الذي شهد ارتفاعًا في الأبحاث المنشورة محليًا، ما يخلق فرصة لدوريات ومجلات علمية جديدة وشركات إدارة نشر أكاديمي وتمويلها عبر الإعلانات أو الرسوم.

- **قطاع الأزياء والموضة**

شهد قطاع الأزياء السعودي تحولاً من سوق استهلاكية بحتة تعتمد على الماركات العالمية إلى قطاع إبداعي محلي يطمح للتصدير، مدفوعًا بتأسيس هيئة الأزياء عام 2020. وضعت الهيئة خطة شاملة لتطوير سلسلة قيمة الأزياء من التصميم والتصنيع إلى التسويق والتجزئة، مع التركيز على إبراز الهوية السعودية في الأزياء المعاصرة. إحدى مبادراتها الرائدة برنامج "100 براند سعودي" الذي يقدّم دعمًا واستشارة لـ100 مصمم/علامة سعودية واعدة، تشمل التدريب والتوجيه وربطهم بأسواق عالمية. ضمن هذا البرنامج، شاركت علامات سعودية في معارض دولية مرموقة (مثل معرض إيميرج للأزياء في المكسيك المذكور، وأسابيع الموضة في ميلانو وباريس)، مما وفر فرص تفاعل استثنائية مع الجمهور العالمي وعرض التصاميم السعودية على منصات احترافية.

على مستوى الفعاليات المحلية، نظّمت هيئة الأزياء لأول مرة أسبوع الموضة السعودي في الرياض 2023، حيث عرض عشرات المصممين السعوديين مجموعاتهم بحضور مشترين ونقاد دوليين. هذا التطور لم يكن متخيلاً قبل سنوات قليلة، وهو يسير جنبًا إلى جنب مع تشجيع ثقافة ريادة الأعمال في الأزياء، إذ ارتفع عدد العلامات التجارية المحلية والمسجّلة رسميًا بشكل ملحوظ. كما شهدنا تأسيس مجلس للأزياء يضم رواد القطاع، وإطلاق منصات إلكترونية محلية لبيع الأزياء السعودية عالمياً.

وتستفيد صناعة الأزياء أيضًا من التقنية، حيث برزت شركات سعودية ناشئة تقدم حلولاً مثل التسوق الافتراضي للأزياء، ومنصات لتأجير الأزياء الراقية، مما يجذب شرائح جديدة من المستثمرين (كالمستثمرين التقنيين) لدخول هذا المجال.

التوجه الحكومي لا يقتصر على التصميم، بل يمتد إلى سلاسل التوريد والتصنيع: فبدعم من وزارة الصناعة، يتم العمل على إنشاء مصانع نسيج وخياطة حديثة في المملكة لتقليل الاعتماد على الاستيراد في منتجات الأزياء، خاصة الملابس التقليدية والمحتشمة التي تتميز بها السوق السعودية ويمكن أن تنافس عالميًا ضمن سوق الأزياء المحافظة المتنامي.

التحديات التي تواجه القطاع الثقافي السعودي

تواجه الاستدامة الثقافية عدة تحديات تؤثر على قدرتها في الحفاظ على الهوية والتراث الثقافي للأجيال القادمة. **من أبرز هذه التحديات:**

1. التنوع الثقافي:
يعد الحفاظ على التنوع الثقافي تحديًا في ظل العولمة والتغيرات السريعة، مما يستدعي جهودًا مستمرة لضمان استدامة هذا التنوع.

2. التطورات الرقمية:
في العصر الرقمي، تواجه الاستدامة الثقافية تحديات في الحفاظ على ورعاية أشكال التعبير الثقافي والتقاليد واللغات والتراث، مع الاستفادة من الفرص التي توفرها التقنية.

3. تعريف الاستدامة الثقافية:
يعد تحديد مفهوم الاستدامة الثقافية تحديًا، حيث يشمل التعامل مع المجال الثقافي بجميع مكوناته في الحاضر والمستقبل، بما في ذلك إنتاج ونقل المعرفة، والصناعات الثقافية والتراثية، والفنون السمعية والبصرية.

4. الابتكار الأخضر:
يجب تبني نهج شمولي يربط بين الثقافة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة. ويقصد بالابتكار الأخضر تطوير منتجات وخدمات وحلول تعتمد على الممارسات الصديقة للبيئة، وتساهم في تقليل الأثر البيئي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

5. الحفاظ على التراث الثقافي:
يعد الحفاظ على التراث الثقافي ونقله للأجيال القادمة تحديًا، خاصة مع التغيرات المستمرة في المجتمعات والبيئة.

6. تراجع معدلات النشر الأدبي:
شهدت معدلات النشر الأدبي للمؤلفين المحليين تراجعًا، مما يشير إلى ضرورة دعم الأدباء والفنانين لتعزيز الإنتاج الأدبي والثقافي.

7. التحديات الثقافية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:
تعد الثقافة عنصرًا معقدًا ومتعدد المعاني، مما يجعل رصد تحديات المجتمعات نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة أمرًا صعبًا.

8. التكيف مع التغيرات الاجتماعية والبيئية:
تتطلب الاستدامة الثقافية أن تكون الثقافة قادرة على الحفاظ على قيمها وهويتها وتنوعها وتراثها، مع التكيف مع الظروف الاجتماعية والبيئية المتغيرة.

9. دمج الاستدامة الثقافية في التنمية المستدامة:
رغم تصنيف الاستدامة الثقافية ضمن الركن الاجتماعي لأركان الاستدامة الثلاث: البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هناك حاجة لجعلها ركيزة خاصة بها نظرًا لأهميتها في المجالات الاجتماعية، والسياسية، والبيئية، والاقتصادية.

دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الثقافي

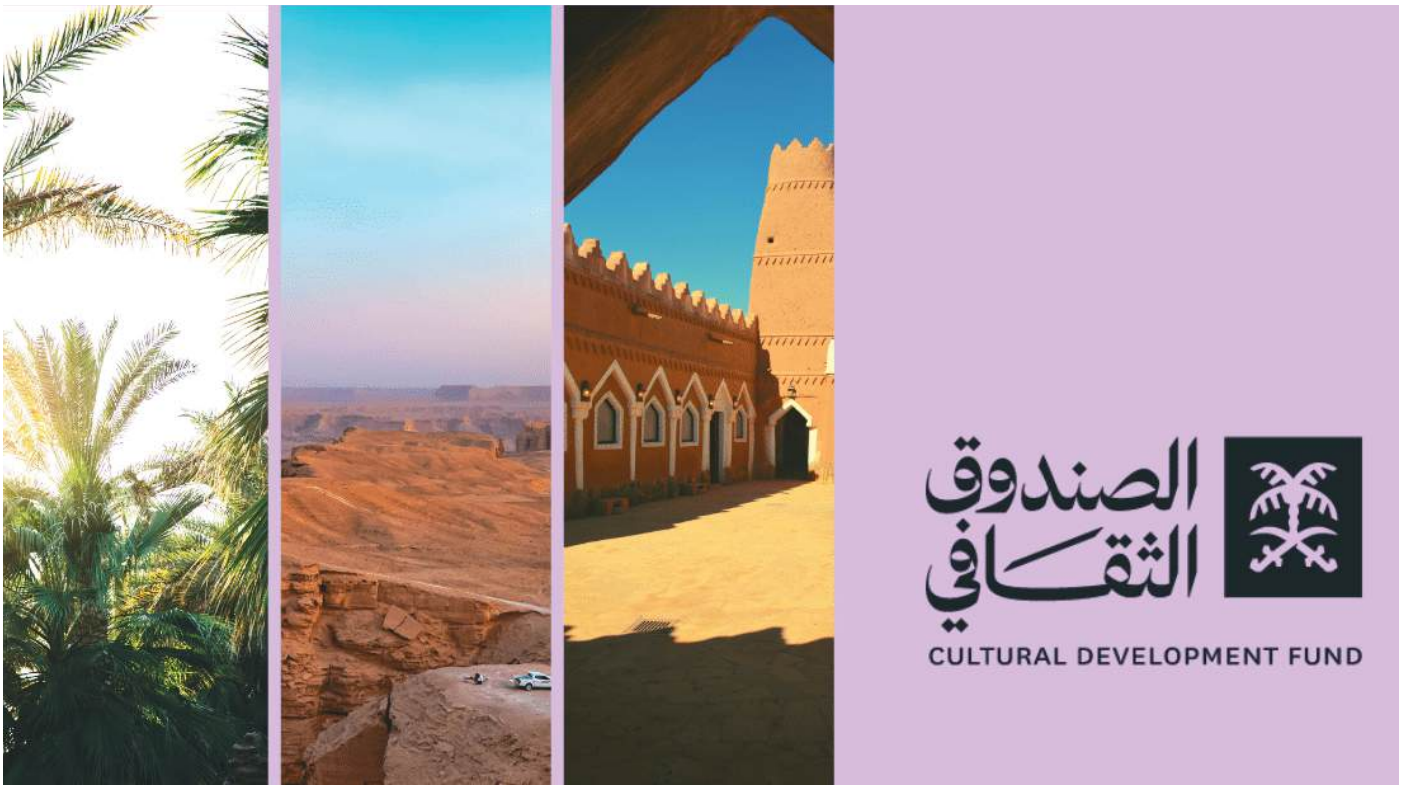

يشكل القطاع الخاص شريكًا استراتيجيًا في تنمية القطاع الثقافي في المملكة، ليس فقط من خلال التمويل والرعاية، بل أيضًا عبر الاستثمار المباشر، وتطوير البنية التحتية، وخلق منظومة أعمال مستدامة في الصناعات الإبداعية.

ومع توجه المملكة نحو تمكين الثقافة كقطاع اقتصادي حيوي ضمن رؤية 2030، ازداد حضور القطاع الخاص في المشهد الثقافي، سواء من خلال شراكات مع الجهات الحكومية مثل الصندوق الثقافي، أو عبر مبادرات مستقلة تعكس إدراك الشركات لأهمية الثقافة كرافد اقتصادي واجتماعي.

وفيما يلي، استعراض لأبرز صور مشاركة القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الثقافي والإبداعي في المملكة، من التمويل والبنية التحتية، إلى الاستثمار في المواهب والمحتوى المحلي.

دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الثقافي

يشكل القطاع الخاص شريكًا استراتيجيًا في تنمية القطاع الثقافي في المملكة، ليس فقط من خلال التمويل والرعاية، بل أيضًا عبر الاستثمار المباشر، وتطوير البنية التحتية، وخلق منظومة أعمال مستدامة في الصناعات الإبداعية. ومع توجه المملكة نحو تمكين الثقافة كقطاع اقتصادي حيوي ضمن رؤية 2030، ازداد حضور القطاع الخاص في المشهد الثقافي، سواء من خلال شراكات مع الجهات الحكومية مثل الصندوق الثقافي، أو عبر مبادرات مستقلة تعكس إدراك الشركات لأهمية الثقافة كرافد اقتصادي واجتماعي. وفيما يلي، استعراض لأبرز صور مشاركة القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الثقافي والإبداعي في المملكة، من التمويل والبنية التحتية، إلى الاستثمار في المواهب والمحتوى المحلي.

الشراكات مع الصندوق الثقافي

يعمل الصندوق الثقافي السعودي كجسر بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار في المشاريع الثقافية. قام الصندوق بإبرام اتفاقيات تعاون مع بنوك محلية مثل "الراجحي"، و"الإنماء"، و"البنك العربي الوطني"، و"الجزيرة" لتقديم حلول تمويلية مبتكرة لدعم المشاريع الثقافية. تشمل هذه الحلول تقديم قروض بفوائد مخفضة، وتوفير الدعم اللوجستي، مما يساهم في استدامة المشروعات ورفع مستوى جاذبيتها الاقتصادية.

تطوير البنية التحتية الثقافية

يشارك القطاع الخاص في تطوير المرافق الثقافية من خلال الاستثمار في إنشاء المتاحف والمسارح والمراكز الفنية. على سبيل المثال، شهدت الرياض وجدة والدمام تدشين مراكز ثقافية حديثة بالشراكة بين وزارة الثقافة والمستثمرين المحليين. تهدف هذه المشاريع إلى جعل الثقافة أكثر سهولة للجمهور، وتعزيز السياحة الثقافية، وجذب المعارض والمهرجانات الدولية.

تمويل المشاريع الإبداعية

يقدم الصندوق الثقافي السعودي حزم دعم مالي متنوعة لدعم المشاريع في مجالات متعددة مثل التراث، والمتاحف، والموسيقى، وفنون الطهي، والأزياء، والأفلام. منذ إنشائه، نجح الصندوق في تمويل 22 مشروعًا ثقافيًا بقيمة إجمالية بلغت 193 مليون ريال. تشمل هذه المشاريع دعم إنشاء دور عرض سينمائية مستقلة، وإقامة مهرجانات ثقافية، وإنتاج محتوى إعلامي يعكس الهوية السعودية.

تمويل 22 مشروعًا بقيمة 193 مليون ريال

رعاية الفعاليات الثقافية والفنية

تتولى العديد من الشركات الخاصة في المملكة رعاية وتنظيم الفعاليات الثقافية والفنية كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية أو كاستثمار مباشر في قطاع الترفيه. على سبيل المثال، تسهم شركات مثل "الخطوط السعودية"، و"STC"، و"أرامكو" في دعم مهرجانات الأفلام، وعروض الأزياء، والمهرجانات الموسيقية، مما يخلق فرصًا جديدة للفنانين والمبدعين.

دعم الاقتصاد الإبداعي

يعد الاقتصاد الإبداعي أحد المحركات الجديدة للنمو الاقتصادي في المملكة، حيث يستثمر القطاع الخاص في مجالات مثل الألعاب الإلكترونية، والبودكاست، وتصميم الأزياء، وفنون الطهي. تعمل العديد من الشركات الناشئة على تطوير محتوى محلي يعكس الهوية السعودية، مما يساهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة للشباب السعودي.

الاستثمار في المشاريع الثقافية

تم إطلاق "الصندوق السعودي للأفلام" برأس مال قدره 375 مليون ريال، حيث يشارك فيه القطاع الخاص بنسبة 60%، ويستثمر الصندوق الثقافي بنسبة 40%. يهدف هذا الاستثمار إلى تعزيز الإنتاج السينمائي المحلي، ودعم المواهب السعودية، وتمكين صناع الأفلام من تحقيق مشاريعهم بتمويل مستدام. يشمل الدعم توفير منح مالية، واستثمارات مباشرة في الأفلام، وتمويل شركات الإنتاج الناشئة.

يشارك القطاع الخاص بنسبة 60% من رأس مال الصندوق السعودي للأفلام

المراجع

إخلاء مسؤولية

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات المتوفرة في وقت النشر، وقد تم بذل الجهد لضمان دقة المعلومات وصحتها. إلا أن شركة الإتمام الاستشارية لا تتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو نقص في المعلومات أو أي نتائج تنشأ عن استخدام هذا التقرير.

جميع العلامات التجارية وأسماء الشركات أو المنتجات التي تم ذكرها في هذا التقرير تم استخدامها لأغراض توضيحية فقط. وتعتبر ملكاً لأصحابها الأصليين. يتم الاحتفاظ بجميع الحقوق لأصحابها.

جميع الحقوق محفوظة لشركة الإتمام الاستشارية © 2025

شركة الإتمام
الاستشـــارية

ITMAM.SA ITMAM_SA Itmam Consultancy